قرارات المؤتمر الزراعى الثانى

١٩٤٥

تشرف كل من حضرات أصحاب السعادة والعزة فؤاد أباظه باشا رئيس جمعية خريجى المعاهد الزراعيـة ومحمد خطاب بك واسماعيل عبد الرازق بك وكيليها برفع قرارات المؤتمر إلى السدة الملكية فى يوم الخميس الموافق ١٦ مايو سنة ١٩٤٦

وفيما يلى هذه القرارات :

أولا — الملكية الزراعية

١ — يرى المؤتمر أن الملكية الزراعيـة بحالتها الراهنـة لا يصح الموافقـة على استمرارها ، وهى فى حاجة إلى التشريع الذى يكفل :

ا — تحديد الحد الأقصى بفرض ضرائب تصاعدية تخصص حصيلتها لإنشاء مصانع كبيرة تعتمد فى خاماتها على الحاصلات الزراعية .

ب — تحديد الحد الأدنى لوحـدة الملكية الزراعيـة بثلاثة أفدنة للرجل وأسرته ، ومنع تفتت هـذه الوحدة بالميراث ، وضم الملكيات الصغيرة المبعثرة .

جـ — سن تشريع بقصر الملكية الزراعية على المصريين .

٢ — استصلاح المساحات البائرة فى أقرب وقت ويحسن أن يوكل هـذا العمل لشركات مصرية تساهم فيها الحكومة بأكثر من النصف وتؤول ملكيتها بعد استصلاحها بالبيع لصغار الزراع وأن تتضمن عقود هذه الشركات كافة الاشتراطات العمرانية التى تساعد على رفع مستوى المعيشة فى الريف .

٣ — توزيع الأراضى المستصلحة فعلا على صغار الزراع بحيث لاتقل وحدة الملكية عن خمسـة أفدنة ولاتزيد على عشرة تبعا لمقـدرة الزارع المالية والانتاجيـة وبشروط سهلة مع تقسيط ثمن الأرض على مدد طويلة وبفائدة لاتتجاوز ١ ٪ فى السنة .

٤ — لاتستبقى الحكومة من أملاكها الزراعية إلا المساحات اللازمة للتجارب وإكثار البذور المنتقاة ، وكذا لتفاتيش وزارة الزراعة بالأقاليم بحيث لاتزيد مساحة كل تفتيش على خمسمائة فدان .

٥ — فى المزارع الحكومية يقدر متوسط إنتاج الفدان من الحاصلات الحقلية والبساتين وتزود هذه المزارع بكل مايكفل لها وفرة الإنتاج والمحافظة على حاصلاتها من فتك الآفات وادخال مبدأ مكافأة الموظفين القائمين على ادارتها ماليا إذا زاد انتاج المزارع على المتوسط المربوط لها .

٦ — تطبيق ماجاء بالبند السابق على عموم الزراع وعلى الأخص الذين توزع عليهم أراضى الحكومة بحيث يكافأ كل من تفوق انتاجه بشتى وسائل التشجيع والمكافأة ويجازى المهمل منهم بجزاءات تتدرج فى الشدة حتى تنتهى ببيع أملاكه فى المزاد .

ثانيا — الايجارات الزراعية

يوصى المؤتمر :

١ — بضرورة تحديد العلاقة بين الملاك والمستأجرين على أسس تحفظ لكل فريق حقوقه وتكفل فى نفس الوقت المحافظة على خصب الأرض ، والنص على كافة هذه الحقوق والضمانات فى عقود الايجار ومنها أن يكون الايجار عينيا.

٢ — بسن قانون يحتم على كل مالك لأكثر من مائتى فدان أن يؤجر ربع الارض لصغار الزراع ايجارا عينيا .

٣ — تؤلف لجان محلية خاصة للفصل فى المنازعات التى تترتب على الايجارات العينية .

ثالثا — اصلاح الحياة الريفية

يوصى المؤتمر :

١ — بضرورة اشتراك الوزارات المختصة فى وضع سياسة ثابتة لتحسين القرية ورفع مستوى الفلاح فى جميع النواحى الصحية والزراعية والثقافية والاجتماعية .

٢ — ضرورة تنسيق جهود الوزارات المختصة بتنفيذ هذه السياسة بحيث يتم الإصلاح المنشود على أكمل وجه وفى أقرب وقت دون إرهاق للميزانية .

رابعاً — الانتفاع بمياه الفيضان فى زيادة الانتاج الزراعى

يوصى المؤتمر :

١ — بمد السياحات والبحيرات والأراضى البائرة بالمياه الحمراء أثناء الفيضان .

٢ — رى ما يمكن من الأراضى الصحراوية بتوصيل أو رفع المياه إليها .

٣ — عمل مشروع خاص لرى أراضى الخفوج بمياه الفيضان وذلك فى الفترة التى تسبق عادة إطلاقها فى الحياض وهو مايؤجل بعض الوقت بسبب تأخر الحصاد للمحاصلات الصيفية .

٤ — إنشاء قناطر ادفينا عقب الإنتهاء من تقوية قناطر اسنا .

خامساً — مشكلة الصرف فى الأراضى المصرية

١ — يوصى المؤتمر بتشكيل هيئة دائمة من رجال الرى والزراعة والصحة لبحث مشكلات الرى والصرف على أن يكون أهم ماتقوم ببحثه عاجلا : —

ا — تعميم الرى من الآبار الارتوازية فى أراضى الحياض والعدول عن تحويل هذه الأراضى إلى رى صيفى

ب — بحث مدى إمكان تطبيق الرى بهذه الطريقة فى مناطق أخرى للانتفاع بمياه الآبار فى توفير مياه الرى وفى نفس الوقت للتأكد من أن استنزاف مياهها يخفض مستوى الماء الارضى .

حـ — حصر الترع التى لمياهها تأثير ضار على الاراضى المجاورة بسبب النشع والعمل على خفض مناسيبها وعلى الأخص الترع التى تروى منها بالراحة مساحات قليلة من الأراضى .

د — خفض مناسيب الترع فى أحباسها العليا لتوفير مياه الرى فى نهاياتها .

٢ — يوصى المؤتمر كل التوصية بضرورة تعديل لائحة الترع والجسور فى الدورة البرلمانية الحالية .

سادساً — سياسة التسميد وزيادة المحصولات :

١ — للمحافظة على خصب الاراضى وزيادة انتاجها يرى المؤتمر ضرورة وضع سياسة ثابتة للتسميد تلخص فيما يلى :

ا — التوصية بإضافة مادة عضوية كالسماد البلدى الجيد سنوياً إلى الاراضى

الزراعية مع التنبيه إلى أهمية العناية بعمل السماد البلدى وطريقة حفظه

ب — العمل بأسرع ما يمكن على توفير انتاج الاسمدة الآزوتية والفوسفاتية محلياً بالطريقة الاقتصادية .

جـ — النظر فى تسعير الأسمدة العضوية على أساس الوحدة الأزوتية .

د — حجز أكبر كمية ممكنة من بذرة القطن للعصير حتى يمكن الانتفاع بمنتوجاتها فى الأغراض المختلفة كالتسميد والتغذية والصناعة ، وأن تشكل لجنة لتحديد مقدار ما يحجز من هذه البذرة .

٢ — نظرا لما لاتباع الدورة الزراعية الثلاثية من تأثير كبير فى زيادة الأنتاج الزراعى والحيوانى وفى الاحتفاظ بخصب التربة وتوفير الأسمدة العضوية ومياه الرى يوصى المؤتمر كل التوصية بتعميم هذه الدورة بكل الوسائل الممكنة ومنها التشريع عند الاقتضاء .

سابعا — استغلال الصحارى المصرية

يوصى المؤتمر :

١ — بتطهير العيون والآبار المطمورة فى الواحات لزيادة المساحات المزروعة .

٢ — إنشاء مشاتل فى الصحراء الغربية للاكثار من زراعة أشجار الزيتون واللوز والخروب بها .

٣ — الاكثار من زراعة نبات الشورى فى الصحراء الشرقية لتوفير المرعى .

٤ — عمل أبحاث وتجارب عن أصلح أشجار الفاكهة التى تنمو حاليا فى سينا والأكثار من زراعة ما تظهر صلاحيته منها .

٥ — ولما كان استصلاح الصحارى يعود على البلاد بنفع عام من الوجهة الحيوية والاقتصادية فإن المؤتمر يوصى بإنشاء قسم خاص للصحارى والواحات لدراسة كل ما يتعلق بها ورفع مستواها وتكون باكورة أعماله تنفيذ القرارات المقترحة آنفاً . وبما أنه يوجد معهد خاص للصحارى أنشأه المغفور له الملك فؤاد فيحسن أن يكون هذا المعهد نواة لكافة الأبحاث والدراسات المرتبطة بالصحارى والواحات .

ثامناً — إصلاح النظام الادارى فى القرية وأثره فى الأمن العام والانتاج الزراعى

أبلغت القرارات التفصيلية لوزارة الداخلية .

تاسعاً — الثقافة الزراعية

يوصى المؤتمر :

١ — بالاكثار من الإرساليات العلمية والعملية .

٢ — بتحويل المدارس الإلزامية فى الأقاليم إلى مدارس ريفية .

٣ — باشتراط تفضيل أبناء الزراع والزراعيين للقبول فى المعاهد الزراعية .

٤ — لا يقبل بالكليات والمعاهد الزراعية إلا العدد الذى تحتمله مقدرتها . فاذا زاد عدد المتقدمين على ذلك فيجب انتقاء الأصلح من الطالبين

٥ — إدخال نظام الشعب بالكليات والمعاهد الزراعية العالية

٦ — إلحاق محطات تجارب بكليات الزراعة على أن تكون مستقلة من الناحيتين الإدارية والمالية

٧ — تدرس العلوم البحتة فى مناهج كلية الزراعة فى كلية العلوم عند ما تسمح حالتها بذلك تخفيفاً للضغط على كليات الزراعة

٨ — قبول بعض متخرجى كلية العلوم طلبة فى الكليات والمعاهد الزراعية العالية للدراسات التطبيقية فيما تخصصوا فيه فى كلية العلوم مثل علوم النبات والكيمياء والحشرات .

٩ — الاستمرار فى نظام الدراسة الزراعية العالية مع بحث نظام الشهادات التى تمنح لخريجيها وفى بقائها كمعهد مستقل أو إلحاقه بكليات الجامعة .

١٠ — الاستمرار فى نظام التعليم الزراعي المتوسط .

عاشراً — المركز الاقتصادى للقطن المصرى

١ — يلاحظ المؤتمر أن المقدار المخزون من القطن الطويل التيلة زاد زيادة تستدعى الاحتياط فى إنتاجه فى السنين القادمة . وأن تشكل لجنة حكومية تمثل فيها هيئات التصدير والصناعة المحلية والزراع لتتبع الاحتياجات العالمية كى يتمشى إنتاج القطن المصرى مع هذه الاحتياجات .

٢ — مضاعفة الجهود للحصول على أكبر غلة من الفدان ومكافحة الآفات الزراعية مكافحة علمية متوالية .

٣ — مطالبة المصالح ذات الشأن بخفض نفقات تداول قنطار القطن من وقت وروده للمحالج حتى إصداره . وعلى الأخص فيما يتعلق بثمن الكيس وأجور النقل إلى المحالج والوزن والحليج والتأمين والتخزين والنقل والشحن إلى الاسكندرية وعمولة البنك والفائدة والمصاريف بالأسكندرية والكبس البخاري والنقل إلى الخارج .

٤ — مطالبة وزارة المالية بإلغاء رسم التصدير ورسم التأمين ضد الغارات الجوية

حادى عشر — زراعة القصب وصناعة السكر

يوصى المؤتمر بأن تتوسع وزارة الزراعة فى زراعة البنجر لاستخراج السكر منه حتى إذا ماثبتت فائدته من الناحيتين الزراعية والاقتصادية عملت الحكومة على تشجيع الإكثار من زراعته ليسير مع محصول القصب .

ثانى عشر — تربية الحيوان بمصر

ثالث عشر — توفير اللبن ومنتجاته

رابع عشر — صناعة الألبان

١ — إبداء رغبة المؤتمر للحكومة بأن تفتح الاعتمادات المالية الكافية لإيجاد المربين الفنيين وللانفاق على أعمال تحسين الحيوانات الزراعية بأسرع وقت ، وتشجيع الهيئات التى تعمل لهذا الغرض وتدعيمها وتقويتها بالمال حتى يمكن الوصول إلى رفع مستوى الماشية ، وتشجيع الأبحاث فى الهيئات العلمية الزراعية وإيجاد رابطة بين القائمين بهذا العمل فى الجهات والهيئات المختلفة لضمان سير العمل على أسس علمية .

٢ — تقوم الحكومة ببحث مشروع للتأمين على الحيوانات الزراعية يشمل كافة الضمانات الاقتصادية والعملية التى تكفل نجاحه .

٣ — رجاء الحكومة أن تهيمن على أسعار مواد العلف بما يتناسب مع تكاليف إنتاجها ومراقبة الزرابة ومنع ذبح المواشى الجيدة .

٤ — الإسراع فى سن تشريع لمنع غش اللبن ومراقبته محلياً مراقبة فعالة باشتراك الهيئات المختصة فى الوزارات المختلفة .

٥ — سن تشريع يمنع بيع اللبن بواسطة الباعة الجائلين ولا يباع اللبن إلا فى الأماكن التى تحصل على ترخيص من وزارة الصحة العمومية .

خامس عشر — الصناعات الزراعية وعلاقتها بالاقتصاد المصرى

يوصى المؤتمر :

١ — بتشجيع الصناعات الزراعية الريفية المختلفة بكل الوسائل .

٢ — تشكيل هيئة فنية خاصة تهيمن على جميع الأعمال والمنشئات المشتغلة بالصناعات الزراعية وتوجهها الوجهة الصالحة للمنتجين والمستهلكين .

٣ — تنظيم إنتاج وتسويق وصناعة المواد الغذائية بإصدار تشريعات خاصة تلائم حالة البلاد .

٤ — فرض رقابة دقيقة على الصادرات المصرية من المنتوجات الغذائية محافظة على سمعتها التجارية .

٥ — التوسع فى إنشاء مخازن للتبريد الصناعى لتنظيم العرض التجارى للخامات القابلة للتلف السريع .

٦ — إنشاء معامل أبحاث لابتكار وسائل جديدة لاستغلال الخامات الزراعية والحيوانية المصريه .

سادس عشر — زراعة الفاكهة بمصر

يوصى المؤتمر :

١ — بالعمل على زيادة المزروع من مختلف أشجار الفاكهة فى حدود احتياجات البلاد على أن تكون هذه الزيادة من أصناف تجارية ممتازة .

٢ — تشجيع تصدير الفاكهة التى تزيد عن احتياجات البلاد .

٣ — العمل على تشجيع زراعة أشجار الفاكهة فى مناطق القطر الملائمة لكل صنف منها .

٤ — العمل على زيادة مساحة البساتين فى الوجه القبلى بزراعة الأصناف التى تجود فيه .

٥ — تشجيع فى الصحراء الغربية والشرقية والواحات المصرية زراعة الأصناف الملائمة والتى لا تجود فى غيرها من مناطق القطر .

٦ — العمل على تنظيم الأسواق الداخلية وتشجيع التجارة الخارجية .

٧ — توسيع نظام الإرشاد الفنى بالأقاليم .

٨ — التوسع فى البحث العلمى لأبعد حد .

سابع عشر — زراعة الخضر بمصر

يوصي المؤتمر :

١ — بالعمل على تركيز زراعة الخضر فى المناطق الملائمة لها .

٢ — تشجيع تكوين جمعيات تعاونية لزراعة الخضر وتسويقها وتصديرها ، وتشجيع تكوين شركات لإنتاج بذور الخضر الممتازة .

٣ — العمل على تثبيت أصناف الخضر وتحديدها .

٤ — تضاف بذور الخضر الهامة إلى قانون اختبار بذور الحاصلات .

٥ — توسع وزارة الزراعة قسم تربية الخضر لإنتاج أصناف جديدة منها تصلح للأغراض المختلفة والعمل على تحسين أساليب الزراعة والخدمة ، وإدخال الآلات الزراعية لزيادة الإنتاج .

٦ — تشترك وزارتا الزراعة والتجارة فى تنظيم تسويق الخضر وتشجيع تصديرها .

٧ — سن تشريع يمنع استيراد بذور الخضر لغرض الاتجار إلا بعد تصريح من وزارة الزراعة .

ثامن عشر — النباتات الطبية والعطرية بمصر (من الوجهة الصناعية)

يوصى المؤتمر بإنشاء معهد لزراعة وتحليل النباتات الطبيـــة واستخراج المستحضرات الأفرباذينية .

تاسع عشر — النباتات الطبية والعطرية بمصر (من الوجهة الزراعية)

يوصى المؤتمر :

١ — بتكوين اتحاد لزراع ومنتجى النباتات الطبية والعطرية لحمايتهم من جشع الوسطاء ولتسهيل اتصالهم بالأسواق التجارية والهيئات العلمية . ويقوم قسم

البساتين بعد هذا الاتحاد بالتقاوى والإرشادات اللازمة وبعناوين البيوت التجارية الكبيرة كما تمده الحكومة بمعونة مالية .

٢ — عدم التصدير إلا بعد الحصول على شهادتين إحداهما لإثبات نقاوة العينة ونظافتها والثانية لتحديد نسبة المادة الفعالة فيها .

٣ — التوسع فى استيراد تقاوى الأصناف الممتازة وتجربة زراعتها وأقلمتها ونشر ما يثبت نجاحه منها من جهة كمية المحصول ونسبة المادة الفعالة فيه .

٤ — إدخال مادة النباتات الطبية والعطرية ضمن برامج المعاهد الزراعية .

٥ — الدعاية فى مصر والخارج للحاصلات المصرية .

رئيس

جمعية خريجي المعاهد الزراعية

فؤاد أباظه